

مؤتمر نزع السلاح

CD/1460

26 May 1997

ARABIC

Original: ENGLISH/RUSSIAN

رسالة مؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٧ موجهة من الممثلين الدائمين للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، يحيلان فيها أربع وثائق موقعة في اجتماع القمة الأمريكي - الروسي المشترك المعقود في هلسنكي، فنلندا، في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧، هي: بيان مشترك بشأن البارامترات المتعلقة بالتخفيضات المقبلة في القوات النووية، وبيان مشترك من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وبيان أمريكي - روسي مشترك بشأن الأمن الأوروبي، وبيان مشترك بشأن الأسلحة الكيميائية

مرفق أربع وثائق وقعت في اجتماع القمة الأمريكي - الروسي المشترك المعقود في هلسنكي، فنلندا، في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧. وهذه الوثائق هي: (١) بيان مشترك بشأن البارامترات المتعلقة بالتخفيضات المقبلة في القوات النووية، (٢) بيان مشترك من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، (٣) بيان أمريكي - روسي مشترك بشأن الأمن الأوروبي، (٤) بيان مشترك بشأن الأسلحة الكيميائية.

ونكون ممتنين لكم إصدار هذه الوثائق الأربع معاً بوصفها وثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح وتعميمها على جميع الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المشاركة في مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع): جريجوري ف. بردنيكوف

الممثل الدائم للاتحاد الروسي
في مؤتمر نزع السلاح

(توقيع): كاترين س. كريتنبرجر

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة
في مؤتمر نزع السلاح

بيان مشترك بشأن البارامترات المتعلقة بالتخفيضات المقبلة في القوات النووية

يؤكد الرئيسان كلينتون و يلتسين على ما تحقق، بانتهاء الحرب الباردة، من تقدم كبير في مجال تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والأمن النووي. وتدأب الولايات المتحدة وروسيا كلتاهما على إجراء تخفيضات ملموسة في قواتهما النووية. وقد اتخذت خطوات مهمة لإنهاء تصويب القذائف الاستراتيجية إلى الأهداف المصوبة إليها. وبدأ نفاذ معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، وتجاوزت خطوات تنفيذها الجدول الزمني المقرر لها. وأصبحت أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان خالية من الأسلحة النووية. وتم تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في ١١ أيار/مايو ١٩٩٥، ووقعت كل من الولايات المتحدة وروسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

وفي خطوة تاريخية أخرى لتعزيز السلام والأمن الدوليين، يؤكد الرئيسان كلينتون و يلتسين من جديد بموجب هذا التزامهما باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لتخفيض الخطر النووي وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي والأمن النووي. وقد توصل الرئيسان إلى تفاهم بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ستقلل بقدر كبير من أدوار الأسلحة النووية ومخاطرها ونحن نمضي قدما صوب القرن الجديد. وإدراكاً لما تمثله معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية من أهمية أساسية بالنسبة إلى هذه الأهداف، أصدر الرئيسان، في بيان مشترك مستقل، تعليمات بشأن التمييز بين المنظومات المضادة للقذائف التسيارية ومنظومات الدفاع ضد القذائف التعبوية، مما سيتيح نشر دفاعات فعالة ضد القذائف التعبوية ويحول دون الروغ عن معاهدة المنظومات المضادة للقذائف التسيارية.

وقد توصل الرئيس كلينتون والرئيس يلتسين، آخذين في اعتبارهما ما تقدم، إلى التفاهمات التالية:

حالما يبدأ نفاذ المرحلة الثانية من معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت - ٢)، تبدأ الولايات المتحدة وروسيا التفاوض على الفور على اتفاق ثالث بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت - ٣)، يشمل، ضمن ما يشمل، العناصر الأساسية التالية:

- تقليل المستويات الكلية المقررة إلى ما يتراوح من ٢ ٠٠٠ إلى ٢ ٥٠٠ من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية لكل طرف من الطرفين، وذلك بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.
- التدابير المتصلة بشفافية أرصدة الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية وتدمير الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية، وأي تدابير تقنية وتنظيمية أخرى يتفق عليها بصفة مشتركة، لتأكيد عدم الرجعة في التخفيضات الكبيرة، بما في ذلك منع حدوث زيادة سريعة في عدد الرؤوس الحربية.
- حل المسائل المتصلة بهدف جعل المعاهدتين الحاليتين لخفض الأسلحة الاستراتيجية غير محدودتين من حيث المدة.

• تعطيل فعالية جميع الناقلات النووية الاستراتيجية التي ستزال بموجب المرحلة الثانية من معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت - ٢) بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عن طريق نزع رؤوسها الحربية النووية أو باتخاذ تدابير أخرى يتفق عليها بصفة مشتركة. وتوفر الولايات المتحدة حالياً، عن طريق برنامج "نان - لوغر"، المساعدة لتيسير التدابير المبكرة لتعطيل الفعالية.

وقد توصل الرئيسان إلى تفاهم يقضي بتمديد الموعد النهائي لإزالة الناقلات النووية الاستراتيجية بموجب المرحلة الثانية من معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسيتفق الجانبان على الصيغة المحددة التي ستعرض على برلمان الدولة في الاتحاد الروسي، ثم تعرض، بعد موافقة ذلك البرلمان على تلك المعاهدة، على مجلس شيوخ الولايات المتحدة.

ويشدد الرئيسان في هذا الصدد على أهمية سرعة التصديق على معاهدة زيادة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت - ٢) من جانب برلمان الدولة في الاتحاد الروسي.

واتفق الرئيسان أيضاً على أن يقوم الخبراء التابعون لهما، في سياق المفاوضات المتعلقة بالمرحلة الثالثة من معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت - ٣)، وكمسألتين منفصلتين، باستطلاع التدابير الممكنة فيما يتصل بالقذائف الانسيابية النووية الطويلة المدى التي تطلق من البحر والمنظومات النووية التكتيكية، لإدراج تدابير مناسبة لبناء الثقة والشفافية.

وقد اتفق الرئيسان، آخذين في اعتبارهما جميع التفاهمات المجملة أعلاه، وبعد الإشارة إلى البيان الصادر عنهما والمؤرخ ١٠ أيار/مايو ١٩٩٥، على أن يبحث الجانبان أيضاً المسائل المتصلة بالشفافية في مجال المواد النووية.

عن الاتحاد الروسي:

(توقيع)

٣١ آذار/مارس ١٩٩٧

عن الولايات المتحدة الأمريكية:

(توقيع)

هلسنكي

بيان مشترك من رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية

إن الرئيس كلينتون والرئيس يلتسين، إذ يعربان عن التزامهما بتعزيز الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي. وإذ يؤكدان أهمية إجراء مزيد من التخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وإذ يسلمان بالأهمية الأساسية لمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية فيما يتعلق بتحقيق هذين الهدفين. وكذلك بالحاجة الضرورية إلى منظومات فعالة للدفاع ضد القذائف التعبوية، يعتبران أن عليهما مهمة مشتركة تتمثل في الحفاظ على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ومنع الروغ عنها، وتعزيز صلاحيتها للبقاء.

ويؤكد الرئيسان من جديد المبادئ المنصوص عليها في بيانهما المشترك المؤرخ ١٠ أيار/مايو ١٩٩٥، التي ستتحقق أساساً للتوصل إلى اتفاق بشأن التمييز بين منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ومنظومات الدفاع ضد القذائف التعبوية، بما في ذلك ما يلي:

- الولايات المتحدة وروسيا ملتزمتان كليهما بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، باعتبارها ركناً ركيناً للاستقرار الاستراتيجي.
- يجب أن يكون لكلا الجانبين خيار إقامة ونشر منظومات فعالة للدفاع ضد القذائف التعبوية. ويجب ألا يؤدي ذلك النشاط إلى انتهاك معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية أو إلى الروغ عن هذه المعاهدة.
- يجوز لكل جانب أن ينشر منظومات الدفاع ضد القذائف التعبوية بحيث: (١) لا تشكل تهديداً واقعياً للقوة النووية الاستراتيجية للجانب الآخر، و(٢) لا يجري اختبار تلك المنظومات بهدف إكسابها تلك الإمكانية.
- لا يجوز لأي من الطرفين نشر منظومات للدفاع ضد القذائف التعبوية بغرض استخدامها ضد الجانب الآخر.
- يجب أن يكون مستوى نشر كل جانب من الجانبين لمنظومات الدفاع ضد القذائف التعبوية متسقاً - من حيث العدد والنطاق الجغرافي - مع برامج القذائف التسيارية التعبوية الموجهة لذلك الجانب.

وفي هذا الصدد، كرست الولايات المتحدة وروسيا اهتماماً خاصاً في الآونة الأخيرة لوضع تدابير ترمي إلى تأكيد الثقة لدى الطرفين في أن أنشطتهما في مجال الدفاع ضد القذائف التسيارية لن تؤدي إلى الروغ عن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي أعاد الطرفان مراراً تأكيد تقيدهما بها.

وتتضح الجهود التي يضطلع بها الطرفان في هذا الصدد في البيان المشترك الصادر عن رئيسي الولايات المتحدة وروسيا في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وكذلك في البيان المشترك المؤرخ ١٠ أيار/مايو ١٩٩٥. وقد اتخذت مقررات مهمة في اجتماع القمة المعقود بين الولايات المتحدة وروسيا في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

وعملًا على الوفاء بأحد الالتزامات الأساسية التي تقضي بها معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية - وهو الالتزام بعدم إعطاء أي منظومات خلاف منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية قدرات على مقاومة القذائف التسيارية الاستراتيجية وبعدم اختبار تلك المنظومات في نسق مضاد للقذائف التسيارية - أصدر كل من الرئيسين تعليمات إلى وفده بإتمام إعداد اتفاق يكفل الوفاء بهذا الشرط.

وفي سياق المفاوضات الجارية في اللجنة الاستشارية الدائمة بشأن مشكلة التمييز بين منظومات الدفاع ضد القذائف التعبوية ومنظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، نجحت الولايات المتحدة وروسيا، ومعهما أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان، في إتمام المفاوضات بشأن التمييز المتعلق بمنظومات الدفاع ضد القذائف التعبوية ذات السرعات المنخفضة. ويلاحظ الرئيسان أنه قد تم أيضاً التوصل إلى اتفاقات في عام ١٩٩٦ بشأن تدابير بناء الثقة وخلافة معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وقد أصدر كل من الرئيسين تعليمات إلى الخبراء التابعين له تقضي بإتمام التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن منظومات الدفاع ضد القذائف التعبوية ذات السرعات العالية، للتوقيع عليه فور ذلك.

ولا توجد لدى أي من الطرفين أي خطط لإجراء أي اختبار للطيران، قبل نيسان/أبريل ١٩٩٩، ضد هدف على هيئة قذيفة تسيارية، لأي قذائف اعتراضية للدفاع ضد القذائف التعبوية، من القذائف المشمولة باتفاق التمييز المتعلق بمنظومات الدفاع ضد القذائف التعبوية ذات السرعات العالية. ولا توجد لدى أي من الطرفين أي خطط تتعلق بمنظومات الدفاع ضد القذائف التعبوية تزيد فيها سرعة القذائف الاعتراضية عن ٥,٥ كيلومترات في الثانية للمنظومات ذات القواعد البرية والجوية أو ٤,٥ كيلومترات في الثانية للمنظومات ذات القواعد البحرية. ولا توجد لدى أي من الجانبين أي خطط لاختبار منظومات الدفاع ضد القذائف التعبوية تستهدف القذائف الحاملة لناقلات عائدة ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه أو الناقلات العائدة الموضوعة بالفعل أو المعتزم وضعها على قذائف تسيارية استراتيجية.

وفيما يلي بيان عناصر الاتفاق المتعلق بمنظومات الدفاع ضد القذائف التعبوية ذات السرعات العالية:

- سرعة القذائف التسيارية المستهدفة لا تتجاوز ٥ كيلومترات في الثانية.
- مدى طيران القذائف التسيارية المستهدفة لا يتجاوز ٣ ٥٠٠ كيلومتر.

- لن يعتمد الجانبان إلى استحداث أو اختبار أو نشر أي قذائف اعتراضية ذات قواعد فضائية للدفاع ضد القذائف التعبوية، أو أي عناصر قائمة على أساس مبادئ فيزيائية أخرى قادرة على أن تقوم مقام تلك القذائف الاعتراضية.
- سيقوم الطرفان سنوياً بتبادل المعلومات التفصيلية بشأن الخطط والبرامج المتعلقة بالدفاع ضد القذائف التعبوية.

ولاحظ الرئيسان أن تكنولوجيا الدفاع ضد القذائف التعبوية لا تزال في مراحلها الأولية وأن تطورها مستمر. واتفق الرئيسان على أن إعداد دفاع فعال ضد القذائف التعبوية مع الحفاظ في الوقت نفسه على صلاحية معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية للاستمرار أمر يقتضي التشاور المستمر. وتحقيقاً لهذا الهدف، يؤكد الرئيسان من جديد أن ممثلي كل منهما في اللجنة الاستشارية الدائمة سيقومون، وفقاً للمتوخى في إطار معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، بمناقشة أي أسئلة أو أي شواغل قد تكون لدى الطرف الآخر بشأن أنشطة الدفاع ضد القذائف التعبوية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالاتفاق المزمع إنجازه بشأن المنظومات ذات السرعات العالية، الذي سيستند إلى هذا البيان المشترك الصادر عن الرئيسين، بغية الحيلولة دون انتهاك معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية أو الروغ عنها. وستتيسر هذه المشاورات بتبادل المعلومات السنوي التفصيلي المتفق عليه بشأن الخطط والبرامج المتعلقة بالدفاع ضد القذائف التعبوية.

واتفق الرئيسان أيضاً على أن هناك مجالاً كبيراً للتعاون في ميدان الدفاع ضد القذائف التعبوية. وكلا الرئيسين على استعداد لاستطلاع امكانيات الجهود الدفاعية التعاونية المتكاملة في مجالات منها توفير الدعم بالإنداز المبكر لأنشطة الدفاع ضد القذائف التعبوية، والتعاون التكنولوجي في المجالات المتصلة بالدفاع ضد القذائف التعبوية، وتوسيع نطاق البرنامج الجاري حالياً للتعاون في مناورات الدفاع ضد القذائف التعبوية.

وسيعمل الطرفان، في إنجاز المهام التي تواجههما، على التحلي بروح التعاون والانفتاح المتبادل والالتزام بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

عن الولايات المتحدة الأمريكية:
(توقيع)

عن الاتحاد الروسي:
(توقيع)

هلسنكي

٢١ آذار/مارس ١٩٩٧

بيان أمريكي - روسي مشترك بشأن الأمن الأوروبي

ناقش الرئيسان كلينتون و يلتسين حالة الأمن في المنطقة الأوروبية - الأطلسية. وأكد الرئيسان من جديد التزامهما بالهدف المشترك المتمثل في بناء أوروبا ديمقراطية مستقرة وآمنة ومتكاملة وغير منقسمة. والأدوار التي تضطلع بها الولايات المتحدة وروسيا بوصفهما دولتين ذاتي مسؤوليات عالمية تفرض عليهما واجباً خاصاً يقضي بأن تتعاوننا تعاوناً وثيقاً من أجل تحقيق هذا الهدف. وأكد الرئيسان أن هذا التعاون سيستهدى بالروح الانفتاحية والعملية التي أصبحت تسم العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة.

وإذ ذكّر الرئيسان ببيانهما المشترك الصادر في أيار/مايو ١٩٩٥ بشأن الأمن الأوروبي، لاحظا أن السلام الدائم في أوروبا ينبغي أن يبني على إدماج القارة بأكملها في سلسلة من المؤسسات والعلاقات المتعاضدة التي تكفل عدم الارتداد إلى عهد الانقسام أو المواجهة. ولا يمكن لمؤسسة واحدة بمفردها أن تكفل الأمن. واتفق الرئيسان على أن تطور الهياكل الأمنية ينبغي أن يدار على نحو لا يهدد أي دولة من الدول ويعزز هدف بناء أوروبا على نحو أكثر استقراراً وتكاملاً. وينبغي لهذا التطور أن يكون مؤسساً على التزام واسع النطاق بمبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المجسدة في وثيقة هلسنكي الختامية ومدونة بودابست لقواعد السلوك وغيرها من وثائق تلك المنظمة، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية والتعددية السياسية، وسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، وحققها الأصيل في اختيار الوسيلة التي تكفل بها أمنها.

والرئيسان على اقتناع بأن تعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي لم تتحقق بعد إمكاناتها الكاملة، يلبي مصالح الولايات المتحدة وروسيا. وأعرب الرئيسان عن ارتياحهما لنتائج مؤتمر قمة لشبونة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتفقا على أهمية تنفيذ مقررات ذلك المؤتمر، من أجل تحقيق هدفين هما زيادة تحديد أهداف التعاون الأمني والاستمرار في صياغة أساليب مبتكرة لإنجاز المهام المتزايدة التي أصبحت المنظمة تضطلع بها.

وشدد الرئيسان على التزامهما بتعزيز القدرة التنفيذية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها الإطار الوحيد للتعاون الأمني الأوروبي الذي يكفل لجميع الدول المشاركة التامة والمتكافئة. وينبغي أن تظل قاعدة توافق الآراء أساساً لا ينتهك لعملية صنع القرار في المنظمة. وأكد الرئيسان من جديد التزامهما بالعمل سوياً في إطار الجهد الذي تضطلع به المنظمة حالياً لوضع نموذج للأمن في أوروبا يأخذ في الاعتبار التغيير الجذري الذي طرأ على الحالة عشية القرن الحادي والعشرين والمقررات التي اتخذها مؤتمر قمة لشبونة بشأن وضع ميثاق للأمن الأوروبي. وينبغي أيضاً متابعة الدور الأساسي الذي تضطلع به المنظمة في البوسنة والهرسك والاهتمام بقدرتها على استحداث أشكال جديدة لحفظ السلام ومنع المنازعات.

وقد أولى الرئيسان في محادثتهما التي جرت في هلسنكي اهتماماً خاصاً لمسألة العلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي. ولا يزال الاختلاف بينهما قائماً بشأن مسألة توسيع نطاق تلك المنظمة. وعملاً على تقليل العواقب المحتملة لهذا الخلاف إلى أدنى حد ممكن، اتفق الرئيسان على أن يعملوا سوياً ومع آخرين، على صياغة وثيقة توطد التعاون بين منظمة حلف شمال الأطلسي وروسيا بوصفه عنصراً مهماً من عناصر نظام جديد شامل للأمن الأوروبي. ومتى وقّعت تلك الوثيقة من جانب زعماء بلدان المنظمة

وروسيا، فإنها ستصبح التزاماً دائماً على أرفع مستوى سياسي. واتفق الرئيسان كذلك على أن العلاقة بين المنظمة وروسيا، التي سيجري تعريفها في تلك الوثيقة، ينبغي أن تكفل التشاور والتنسيق، وأن تكفل أيضاً إلى أقصى حد ممكن وعند الاقتضاء، التشارك في صنع القرار وفي العمل بشأن المسائل الأمنية موضع الاهتمام المشترك.

ولاحظ الرئيسان أن الوثيقة المشتركة بين منظمة حلف شمال الأطلسي وروسيا ستعكس التحول الأساسي الذي يعتري المنظمة، بما في ذلك أبعادها السياسية والمتعلقة بحفظ السلام، وستعكس كذلك الواقع الجديد لروسيا وهي تنهض ببناء مجتمع ديمقراطي كما أنها ستسهم في إنجاز هذا التحول وبناء ذلك الواقع. وستعكس تلك الوثيقة أيضاً الالتزام المشترك لكل من المنظمة وروسيا بتطوير علاقاتهما على نحو يعزز الأمن المشترك.

ونوه الرئيسان بالأهمية التاريخية للمعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، في توطيد الثقة اللازمة لبناء مجال أمني مشترك في القارة لصالح جميع الدول في أوروبا، سواء أكانت منتمية أم غير منتمية إلى حلف عسكري أو سياسي، ولاستمرار الحيلولة دون حدوث أي تعزيز للقوات مخل بالاستقرار في مختلف مناطق أوروبا.

وأكد الرئيسان أهمية تكييف المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا. واتفق الرئيسان على ضرورة الإسراع بخطى المفاوضات فيما بين أطراف المعاهدة بغية التوصل بحلول أواخر ربيع أو أوائل صيف عام ١٩٩٧ إلى إبرام اتفاق إطاري يحدد العناصر الأساسية للمعاهدة المكيفة، وفقاً للأهداف والمبادئ المنصوص عليها في الوثيقة المتفق عليها بشأن النطاق والبارامترات في لشبونة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وشدد الرئيس يلتسين على الشواغل التي تساور روسيا من أن توسيع نطاق منظمة حلف شمال الأطلسي سيؤدي إلى تعزيز القوات المقاتلة التابعة للمنظمة والمرابطة بصفة دائمة قرب روسيا تعزيراً يُشعر بالخطر. وأكد الرئيس كلينتون أن الحلف لا يعتزم القيام بأي شيء من هذا القبيل.

ورحب الرئيس يلتسين بتصريحات الرئيس كلينتون وأكد أن روسيا ستمارس ضبط النفس على نحو مماثل في عمليات نشر قواتها التقليدية في أوروبا.

وأشار الرئيس كلينتون أيضاً إلى سياسة منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن عمليات نشر الأسلحة النووية، كما صاغها مجلس حلف شمال الأطلسي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ومؤداها أن أعضاء المنظمة لا توجد لديهم "أي نية أو أي خطة أو أي سبب" لنشر أسلحة نووية في أقاليم الدول غير الأعضاء حالياً في الحلف، ولا يتصورون نشوء أي حاجة لذلك مستقبلاً. وأشار الرئيس كلينتون إلى استعداد المنظمة لإدراج إشارة محددة إلى هذه السياسة في الوثيقة المشتركة بين المنظمة وروسيا. وتكلم الرئيس يلتسين بنبرة التأييد لإدراج إشارة من هذا القبيل في الوثيقة.

واتفق الرئيسان على أن الولايات المتحدة وروسيا وجميع شركائهما في أوروبا يواجهون حالياً عدداً من التحديات الأمنية المشتركة وأن أفضل سبيل للتصدي لهذه التحديات هو التعاون فيما بين جميع دول المنطقة الأوروبية - الأطلسية. وتعهد الرئيسان بتكثيف جهودهما الرامية إلى البناء على الأرضية المشتركة التي حددت في اجتماعاتهما المعقودة في هلسنكي من أجل تحسين فعالية مؤسسات الأمن الأوروبي، بما في ذلك عن طريق إبرام الاتفاقات والترتيبات المجملية في هذا البيان.

عن الولايات المتحدة الأمريكية:

(توقيع)

عن الاتحاد الروسي:

(توقيع)

٢١ آذار/مارس ١٩٩٧

هلسنكي

بيان مشترك بشأن الأسلحة الكيميائية

ناقش الرئيس كلينتون والرئيس يلتسين القضايا المتصلة ببدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وشددوا على التزام الولايات المتحدة وروسيا بإدجاز مهام الاتفاقية وأهدافها على نحو كامل وفعال.

وأكد الرئيسان من جديد عزمهما على اتخاذ الخطوات اللازمة للتعجيل بالتصديق على الاتفاقية في كل من بلديهما. وأعرب الرئيس كلينتون عن تصميمه على أن تكون الولايات المتحدة طرفاً في الاتفاقية حالما يبدأ نفاذها في نيسان/أبريل هذا العام، ويحث الكونغرس بشدة على اتخاذ إجراء فوري. وأشار الرئيس يلتسين إلى أن الاتفاقية عرضت على مجلس الدوما بتوصية قوية من جانبه للتصديق عليها فوراً.

وإذ تضع الولايات المتحدة وروسيا في الاعتبار دورهما الخاص ومسؤوليتهما الخاصة في مسألة نزع السلاح الكيميائي، فإنهما تتفهمان أن اشتراكهما في الاتفاقية أمر هام لتنفيذها بفعالية ولتحقيق طابعها العالمي.

ولاحظ الرئيسان أن التعاون بين البلدين في مجال حظر الأسلحة الكيميائية قد مكّن كلا البلدين من تعزيز الانفتاح بشأن إمكاناتهما العسكرية الكيميائية، ومن اكتساب الخبرة بإجراءات وتدابير التحقق من التقيد باتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسيواصل الطرفان التعاون فيما بينهما في مجال نزع السلاح الكيميائي.

وستعمل الولايات المتحدة على رصد الاعتمادات اللازمة لبناء مرفق لتدمير التوكسينات المشثلة للأعصاب في روسيا كما سبق الاتفاق عليه.

عن الاتحاد الروسي:
(توقيع)

عن الولايات المتحدة الأمريكية:
(توقيع)

٢١ آذار/مارس ١٩٩٧

هلسنكي